الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر

مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد
JMESP

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الرقم: 50/ 2024 المسيلة في:2024/07/17

إشهاد بنشر مقال علمي

يشهد رئيس تحرير مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر- بأنه تم نشر مقال بالمجلة لـ:

جربال فلة جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر
بن يوسف نوة جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر

بعنوان:

قياس أثر الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر
باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1990-2022

في المجلد رقم 08 / العدد 01 جويلية (2024)، (الرقم التسلسلي 11)

سلم هذا الإشهاد لاستعماله فيما يسمح به القانون

رئيس التحرير
الدكتور: بن البار موسى

جامعة محمد بوضياف المسيلة -الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

JMESP م آ ع إ إ

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مجلـة آفاق علـوم الإدارة والاقتصـاد

Journal of Management and Economic Sciences Prospects

مجلّـة علمية دولية محكّمة سداسية تهتم بنشر الأبحاث النظرية والتطبيقية
المعاصرة المتعلقة بالعلوم الإدارية والاقتصادية والمحاسبية

المجلد 8 العدد (1)

ISSN:2602/5906 الإيداع القانوني: ديسمبر 2017 E ISSN: 2676/2307

مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد
المجلد 8 العدد (1)
ISSN:2602/5906
E ISSN: 2676/2307

University of Mohamed Boudiaf Msila-Algeria
Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences

JMESP م آ ع إ إ

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Journal of Management and Economic Sciences Prospects

Sciences International Biannual Journal Dealing with Theoretical and Empirical researches Related to management, economic and accounting sciences

Volume: 8/ N°: (1)

ISSN:2602/5906 legal Deposit: December 2017 E ISSN: 2676/2307

جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر -

مَجَلَّة آفَاق عُلُومِ الإِدَارَةِ والاقتصاد

مجلة علمية دولية محكّمة متخصصة في نشر الأبحاث النظرية والتطبيقية
المتعلقة بالعلوم الادارية والاقتصادية و المحاسبية
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المراسلات:

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر –

الاتصال عن طريق البريد:

البريد الالكتروني: journal.mesp.dz@gmail.com

إرسال المقالات يكون عبر الموقع:

https://www.asjp.cerist.dz/revues/504

جميع الحقوق محفوظة للمجلة

مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، علمية دولية محكّمة متخصصة في نشر الأبحاث النظرية والتطبيقية المتعلقة بالعلوم الادارية والاقتصادية و المحاسبية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف المسيلة بالجزائر

المدير الشرفي للمجلة: الأستاذ الدكتور بداري كمال مدير جامعة محمد بوضياف المسيلة

مدير هيئة التحـــرير: الدكتور بن البار موسى

أعضاء هيئة التحرير للمجلة

د.عسلي نورالدين	جامعة المسيلة، الجزائر	أد. ضحاك نجية	جامعة الجزائر3،الجزائر
أ د / براق محمد	م ع أ تيبازة ،الجزائر	د/عماري سمير	جامعة سكيكدة، الجزائر
د/قروش عيسى	جامعة المسيلة، الجزائر	د غربي حمزة	جامعة المسيلة، الجزائر
د/خرشي إسحاق	جامعة الشلف، الجزائر	د/بيصار عبد المطلب	جامعة المسيلة، الجزائر
د/ قمان مصطفى	جامعة المسيلة، الجزائر	د/قمان عمر	جامعة الجلفة، الجزائر
أد/ مريزق عدمان	م ع أ . تيبازة، الجزائر	د/ محمد بن زهية	جامعة سطيف،الجزائر
د/حوحو مصطفى	جامعة المسيلة، الجزائر	د/ محمد كنوش	جامعة تراكيا، تركيا
د/عوادية مولود	جامعة الحدود الشمالية، السعودية	د/ اسيا رايس أحمد.	جامعة سينس ماليزيا
د/خالد جمال جعارات	جامعة الشرق الأوسط، الأردن	د/ اسامة سليمان	جامعة مدينة السادات، مصر

أمانة التحرير

د. عسلي نور الدين، جامعة المسيلة، الجزائر

د. بن البار امحمد، جامعة المسيلة، الجزائر

التدقيق اللغوي

د. العربي عبد القادر جامعة المسيلة، الجزائر

د. زلافي إبراهيم، جامعة المسيلة، الجزائر.

الهيئة العلمية للمجلة

1/ من داخل الوطن

أ. د/عبدالحميد برحومة	جامعة المسيلة	أد. ضحاك نجية	جامعة الجزائر
أ د/دبي علي	جامعة المسيلة	د/احمد مير	جامعة المسيلة
أ. د/ عباس فرحات	جامعة المسيلة	د/هواري عبدالقادر	جامعة الشلف
د.عسلي نورالدين	جامعة المسيلة	د/عماري سمير	جامعة سكيكدة
أ د/بلقاسم سعودي	جامعة المسيلة	د/جلولي نسيمة	جامعة سعيدة
أ د/بلعباس رابح	جامعة المسيلة	د/بعيطيش شعبان	جامعة المسيلة
أ. د/ زهير عماري	جامعة المسيلة	د/ حجاب عيسى	جامعة المسيلة
أ. د/بوعلام ولهي	جامعة المسيلة	د/ع الحليم بن مشري	جامعة بسكرة
د/ اسحاق خرشي	جامعة الشلف	د/ حوحو مصطفى	جامعة المسيلة
د/ جباري عبد/الوهاب	جامعة المسيلة	د/حفاف وليد	جامعة قالمة
د/قمان مصطفى	جامعة المسيلة	د/عطاالله ياسين	جامعة المسيلة
د/حسين بركاتي	جامعة المسيلة	د/ مزياني مصطفى	جامعة بجاية
د/بن عبدالعزيز فاطمة	جامعة سعيدة	د/بلواضح جيلاني	جامعة المسيلة
د/ابراهيمي عبدالرزاق	جامعة المسيلة	د/ بن البار امحمد	جامعة المسيلة
د/ لقليطي لخضر	جامعة المسيلة	د/قرواط يونس	جامعة المسيلة
د/قمان عمر	جامعة الجلفة	د/سمير بن محاد	جامعة المسيلة
د/ رحماني سناء	جامعة المسيلة	د/كاتب كريم	جامعة وهران
د/ بتقة صونيا	جامعة المسيلة	د/العيد/فراحتية	جامعة المسيلة
د/بن دقفل كمال	جامعة المسيلة	د/صلاح محمد	جامعة تيسمسيلت
د/ محمد بن زهية	جامعة سطيف	د/برودي نعيمة	جامعة تلمسان
د/عبدالرؤوف عز الدين	جامعة المسيلة	د/لجلط ابراهيم	جامعة تيسمسيلت
د/بوريش مهي	جامعة المسيلة	د/عبد/الرزاق لقواق	جامعة المسيلة
د/قدوري نورالدين	جامعة المسيلة	د/بن لخضر السعيد	جامعة المسيلة
أ د/عدمان مريزق	المدرسة العليا للتجارة، الجزائر	د/فضيلي سمية	جامعة برج بوعريريج

2/ من خارج الوطن

اسيا رايس أحمد.	جامعة سينس ماليزيا
د/عوادية مولود	جامعة الحدود الشمالية السعودية
د/وليد سمير عبدالعظيم الجبلي	معهد العبور العالي مصر
أ د/حسينة خليفة	جامعة ابن طفيل المغرب
أ د/ صدراوي طارق	جامعة المنستير تونس
أ.د/ صالح هاني عبد/الحكيم إسماعيل	جامعة طيبة- السعودية
د/بسام الرميدي	جامعة مدينة السادات - مصر
د.جلال حسن	جامعة المنصورة بمصر
د/العابد ي فاضل	جامعة الفرات الأوسط العراق
د/يوسف عبد الواحد سليمان	وزارة التعليم العالي مصر
م د/سلطان عبدالرحمن فتحي	الجامعة التقنية الشمالية العراق
د/عمر اوكيل	جامعة السلطان قابوس عمان
د/عبدالرحمان محمد سليمان رشوان	كلية العلوم والتكنولوجيا فلسطين
د/المحياوي صباح نوري عباس	مجلس الخدمة العامة الاتحادي العراق
د/ ياسر محمد عبد الرحيم	جامعة المدينة العالمية بماليزيا
القوصي همام	خريج جامعة حلب - سورية
د/يوسف عبد الواحد سليمان	وزارة التعليم العالي مصر
د/ سفيتلانا أشكاسوفا	جامعة سيمون كوزنتس خاركوف للاقتصاد اوكرانيا
م د/سلطان عبدالرحمن فتحي	الجامعة التقنية الشمالية العراق
د/عمر اوكيل	جامعة السلطان قابوس عمان

للاتصال والاستفسار:

جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر

الفاكس:035.55.23.47

البريد الالكتروني:journal.mesp.dz@gmail.com (غير مخصص لإرسال المقالات)

لإرسال المقالات يكون عبر الموقع: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/504

التعريف بالمجلة

مجلة " آفاق علوم الادارة والاقتصاد." هي مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومجانية. تصدر نصف سنوياً عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير - جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر. تهتم بنشر الأبحاث النظرية والتطبيقية المتعلقة بالعلوم الادارية والاقتصادية والمحاسبية التي لم يتم نشرها سابقاً، والمعَالجة بأسلوب علمي موثق، وتوفر منصة أكاديمية للباحثين للمساهمة في العمل المبتكر في هذا المجال ببحوث علمية ذات جودة وأصالة معروضة بدقة وموضوعية بشكل علمي يطابق مواصفات المقالات المحكمة. يتم نشر المجلة في كل من الإصدارات المطبوعة والإلكترونية عبر منصة المجلات العلمية الجزائرية . وهي متاحة للقراءة والتحميل، باللغات الثلاث : العربية، الإنجليزية والفرنسية. كما أنها موجهة لجميع الباحثين في المؤسسات الجامعية، مراكز و مخابر البحث، الدوائر الحكومية أو المؤسسات الاقتصادية ، كل سداسي (جوان - ديسمبر).

أهداف المجلة

مجلة علمية محكمة متميزة في مجال البحث العلمي في العلوم الادارية والاقتصادية والمحاسبية ، تقدم أفكار ومقترحات تحسين الأداء الإداري والنهوض بالاقتصاد وتطوير المجتمع، برؤية علمية محايدة. وهي تهدف إلى:

1. اثراء المكتبة الاقتصادية بمنتج علمي محكم.
2. نشر الدراسات والبحوث العلمية ذات العلاقة بمختلف القضايا الادارية والاقتصادية والمالية على المستوى الوطني والعالمي.
3. نشر فعاليات المؤتمرات والندوات العلمية ذات الصلة لتعريف المهتمين بها وبنتائجها.
4. تنشيط البحث العلمي وتشجيع الاساتذة والباحثين على انجاز البحوث والنشر في المجلة من اجل تطوير قدراتهم البحثية.

قواعد النشر بالمجلة

مجلة علمية تهتم بنشر الأبحاث النظرية والتطبيقية غير المنشورة باللغات الثلاث (العربية، الفرنسية والانجليزية)، والمتعلقة بالعلوم الادارية والاقتصادية والمحاسبية، ذات العلاقة بمختلف القضايا الادارية والاقتصادية والمالية على المستوى الوطني والعالمي، وذلك وفق الشروط التالية:

1. يكون البحث مكتوب على الكمبيوتر على صفحة من الحجم العادي.(A4) برنامج (Microsoft Office 2007) خط الكتابة: تكتب البحوث باللغة العربية بخط Sakkal Majalla حجم 14 بالنسبة للمتن، وحجم 15 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، وحجم 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، وتكتب الأرقام الواردة في البحث بخط Traditional Arabic حجم 12، وتكتب البحوث باللغة الإنجليزية أو الفرنسية بخط Times New Roman حجم 12 بالنسبة للمتن، وحجم 13 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية وحجم 12 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.
2. هوامش الصفحة تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 1.25، أسفل الورقة 1.25، حجم الورقة.(A4)
3. تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيما متسلسلا، وتكتب أسماؤهما والملاحظات التوضيحية في أسفلها.
4. تدرج الرموز والمعادلات الرياضية (في حالة ورودها في البحث) عن طريق استخدام أداة (إدراج معادلات) في برنامج الطباعةMS Word ، أو باستخدام أي برنامج آخر من البرامج المعروفة بتعاملها مع الرموز الرياضية.
5. للتفاصيل أكثر حول شروط النشر والاطلاع على مختلف أعداد المجلة يرجى زيارة الرابط التالي: **https://www.asjp.cerist.dz/revues/504**
6. المجلة غير مسؤولة عن أي سرقة علمية من طرف المؤلفين.
7. حقوق النشر محفوظة للمجلة.

الشروط المنهجية لكتابة البحوث:

1 أن يكون البحث أصيلاً في أفكاره وموضوعه، وأن يقدم البحث مساهمة علمية (نظرية أو تطبيقية) جديدة. ويعالج قضايا اقتصادية متقدمة ومعاصرة، ولم يسبق نشره.

2 الالتزام بالمنهج العلمي المتعارف عليه في كتابة البحوث العلمي، واحترام سلامة اللغة.

3 ألا يكون البحث قد سبق نشره أو تقديمه للنشر في أي مجلة أخرى، ويقدم الباحث إقراراً بذلك.

4 يكتب على غلاف البحث اسم الباحث، ودرجته العلمية، ومقر عمله الحالي، وعنوانه، والبريد الإلكتروني.

5 يكتب الباحث ملخصاً لا يزيد عن 200 كلمة يكون مكتوباً باللغة اجنبية للبحوث المكتوبة باللغة العربي، ويحتوي على الكلمات الدالة، وتصنيفات **JEL**.

قواعد عامة

1. تقدم البحوث في نسخة الكترونية من خلال منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP فقط.
2. يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكّمين على بحثه وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدّلة في مدة لا تتجاوز 15 يوما.
3. تخضع كل البحوث والدراسات المقدمة للنشر لتقييم علمي سري ودقيق من قبل محكمَين اثنين في مجال التخصص على الأقل، ولا تنشر سوى البحوث التي تتحصل على تقييم إيجابي.
4. يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها .
5. تعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

الاتصال :ترسل المقالات وتوجه المراسلات عن طريق البريد الإلكتروني

https://www.asjp.cerist.dz/revues/504

افتتاحية العدد

في خضم التغيرات المتسارعة، وتوالي التطورات المتعاقبة، وفي ظل الابتكارات التكنولوجية التي أذهلت البشرية وأربكت الباحثين الذين مهما باتوا يحاولون مسايرة تلك الظواهر المتجددة إلا واستيقظوا على تكنولوجيات أكثر تجددا، خاصة في عصر أصبح ذكاء الآلة يحاكي ذكاء الإنسان، بل يتحداه في كثير من المواقف.

إنه الذكاء الاصطناعي الذي أرخى بظلاله على كل المجالات، وألقى بتطبيقاته حلولا للكثير من المشكلات؛ تلك المشكلات التي تستقطب عقول الباحثين وأقلام الخبراء من أجل تحصيل الحلول وتنويع العقول.

ولهذا تأتي مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد كعادتها لتفتح المجال لأولئك الباحثين الذين أبو إلا أن تكون أقلامهم منارة تنير لامتنا دروب العلم، وتعالج أهم القضايا الهامة.

عقل يبحث، قلم لا ينضب ولا يجف، تنمية لا تتوقف.

رئيس التحرير

أ.د. بن البار موسى

الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحات
01	**التعليم المقاولاتي كمدخل لتكوين رأس المال البشري: دراسة ميدانية لعينة من طلبة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة –عنابة-** بسكري نورالهدى، يوب آمال (جامعة 20اوت سكيكدة 1955، الجزائر)	11 - 30
02	**تبني أسلوب الانحرافات الستة في مؤسسات التعليم العالي ودوره في تحسين جودة الحياة الوظيفية – دراسة ميدانية برئاسة جامعة محمد بوضياف-** رحماني سناء (جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر)	31 - 49
03	**أهمية تطبيق الحوكمة في إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية - مصرف الإمارات الإسلامي أنموذجاً-** طالبي رحيلة، بن صالح عبد الله (جامعة تيسمسيلت، الجزائر)	50 - 69
04	**توحيد الاستراتيجية التسويقية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المصدرة دراسة حالة لمؤسسات مصدرة** بن الطيب إبراهيم (جامعة الشلف، الجزائر)	70 - 84
05	**التسويق الالكتروني في شركات التامين الواقع والمعوقات " دراسة حالة الجزائر"** عثماني ميرة (جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر)	85 - 104
06	**دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة من خلال الإعفاءات الجبائية "دراسة تطبيقية جزائرية من 2020 إلى 2023"** بوشويكة أمينة، بوغزالة محمد نجلاء (جامعة الجزائر 03، الجزائر)	105 - 126
07	**أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في سلسلة التوريد ودوره في تحسين أداء الشركات – دراسة حالة شركة أمازون خلال الفترة (2018-2021)** بلخير سهيلة (جامعة المدية، الجزائر)	127 - 149
08	**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2017-2022** دعاس عزالدين (مخبر افاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة، المركز الجامعي بريكة، الجزائر)	150 - 166
09	**دور هيئات الدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI** لعجال العمرية (جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر)	167 - 187

الفهرس

10	**تأثير البر امج القطاعية الغير ممركزة لتمويل البنية التحتية لقطاع التربية لولاية المسيلة على معدلات النجاح في شهادة البكالوريا لـ (2001-2023)** لعمارة العيد، براق عيسى (جامعة البليدة 02 على لونيسي . العفرون)	188 - 208
11	**قياس أثر الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL خلال الفترة 1990-2022** جربال فلة، بن يوسف نوة (جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر)	209 - 226
12	**انعكاس التدابير الجبائية الرامية لتوسيع القاعدة الضريبية على التحصيل الضريبي – دراسة تقييمية للتدابير الواردة ضمن قوانين المالية بالجزائر للفترة 2023/2020.** بومعد سمية، جناي علاء الدين محمد (جامعة لونيسي علي-البليدة2، الجزائر)	227 - 244
13	**الرقابة الإحصائية على جودة المنتجات بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة باستخدام خرائط المراقبة الإحصائية** عبد الحميد قطوش (جامعة المسيلة، الجزائر)	245 - 267
14	**التسيير العمومي الجديد كنموذج لترقية أداء الإدارة العمومية في الجزائر-دراسة تحليلية-** بن مسلم الزهرة، سليماني زناقي (جامعة عين تموشنت، الجزائر)	268 - 286
15	**التطور الريادي في بيئات الأعمال الأقل استقراراً: دراسة مقارنة** مجاهد عبده قائد صالح (جامعة جين، الهند)، حطاب يمينة (جامعة معسكر ، الجزائر)، براهيمي فائزة (جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر)	287 - 306
16	**دور التخطيط كمرحلة من مراحل المقارنة المرجعية في تفعيل التسويق الإلكتروني دراسة حالة كل من بنك (BADR- CNAP) ولاية المسيلة** حمريط ليلى(جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر)، براهيمي عبد الرزاق (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر)	307 - 326
17	**واقع التمويل الاسلامي في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)** **- دراسة حالة المصارف -** صونية بن حميدة، فتيحة بنابي (جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر)	327 - 346
18	**مكانة سلاسل التوريد الخضراء لمؤسسة Asia Pulp &Paper ضمن خطتها لتحقيق الاستدامة البيئية** لعذور صورية، بوعبد الله هيبة (جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر)	347 - 365

الفهرس

- 366 380	**E-learning and its implications for the future of students and academics - virtual universities as a model-** Ammam Rim (University of Medea, Algeria)	19
- 381 400	**Employees Attitudes Toward Transformational Leadership in Algerian Companies: A Field Study at the Sanitary Ceramics Company in El-Milia, Jijel** Imed Eddine Brachene, Yazid Bensaoucha (University of Constantine 2, Abdelhamid Mehri, Algeria) , Yasser Abderrahmane (University of Jijel, Algeria)	20
- 401 420	**Financial Policy Analysis of Economic Institutions Using Financing Table «Case Study of SAIDAL Group for the Period 2020-2022»** ABDELKARIM KHEIRI (University of Djelfa), AMMAR KHEIRI (University of Blida 02), ALI BAKRIA (University of Algiers 03)	21
- 421 442	**The Accounting Profession and Corporate Social Responsibility: An Empirical Study on a Sample of Economic Entities in The Wilaya of Mascara** ABED Abdelkrim Gherici, BENDOUMA Benamar (University of Sidi Bel Abbes, Algeria)	22
- 443 460	**The Impact of E-Management on Improving Crisis Management, a Field Study at the Ali Boushaba Public Hospital in Khenchela** Mordjane Ibtissam, Bouzaher Nessrine (Mohamed Khider University, Biskra)	23
- 461 479	**Le rôle de la formation dans l'amélioration de l'apprentissage organisationnel -étude de cas : la société d'études techniques de Sétif –SETS-** BELABBAS YASMINE, ADMANE MERIZEK (Ecole supérieure de commerce, Laboratoire de Management, Gouvernance, Innovation et Performance des Organisations, Algérie)	24

قياس أثر الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL خلال الفترة 1990–2022

Measuring the impact of public spending on Algeria's consumer price index using the autoregressive distributed lag model ARDL During the period 1990-2022

جربال فلة*[1]، بن يوسف نوة[2]

[1]جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر،fella.djerbal@univ-msila

[2]جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر،naoua.benyoucef@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/16 تاريخ القبول: 2024/07/13 تاريخ النشر: 2024/07/17

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثير مكونات الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.استخدمت الدراسة منهجية اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) . وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة المدى مع وجود علاقة في المدى القصير بين متغيرات الدراسة.

كلمات مفتاحية:الإنفاق العام، مؤشر أسعار الاستهلاك، نموذج ARDL.

تصنيفات**JEL**: H5، E31، B2

Abstract:

Through this research paper, we are trying to measure the impact of the components of public spending on the Algeria's consumer price index during the period 1990-2022, using the autoregressive distributed lag model ARDL.We found that there is no long-term relationship, but in short run.

Keywords: Public spending; Consumer price index; ARDL Model.

Jel Classification Codes:H5, E31, B2

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

أراد الاقتصاديون الكلاسيكيون الحد من تدخل الدولة حتى بداية القرن العشرين خاصة فيما يخص تنظيم السوق الذي يتوازن تلقائيا بمبدأ اليد الخفية، وعلى الدولة أن تقتصر تدخلاتها على ثلاث محاور سيادية: الدفاع (حماية الوطن من العدوان الخارجي(،الشرطة (ضمان سلامة الأفراد(،العدل (القضاء وإدانة الجنح والجنايات).

غير أن بعد الإخفاقات العديدة التي شاهدتها آليات السوق حتى بلغت ذروتها فبأزمة 1929. فمن أجل تصحيح هذه الاختلالات، دعا كينز إلى تدخل الدولة لإنعاش الاقتصاد، ويتم تنفيذ هذا التدخل باستخدام السياسات الاقتصادية المالية والنقدية بمختلف أدواتهما. ومن بين الاختلالات الاقتصادية التي تسعى الدولة التحكم فيها ظاهرة التضخم. والجزائر أحد الدول التي تعمل جاهدة بتطبيق أنجع الأساليب والسياسات الاقتصادية للتحكم بظاهرة التضخم، الذي يمكن قياسه باستخدام مؤشر أسعار الاستهلاك كونه مؤشر اقتصادي له القدرة على قياس التضخم وتوفير معلومات قيمة لصانعي القرارات والسياسات الاقتصادية.وتعتبر سياسة الإنفاق العام من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية الجزائرية للتحكم في مستويات الأسعار. ويتبين ذلك في خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بعد الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر سنة 1986، ومن بين هذه الإصلاحات تلك التي كانت على الإنفاق العام خاصة بعد انخفاض أسعار المحروقات وتراجع الإيرادات العامة، تهدف إلى ضبط الأسعار وفق الظروف الاقتصادية الجزائرية الجديدة.

فبدأت الجزائر بإلغاء التدريجي لأشكال الدعم المقدمة سابقا واستبدالها بأشكال الدعم المباشر للفئات الاجتماعية الفقيرة والمحرومة.مع بقاء ارتباط الإنفاق العام لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وقد اتضح ذلك من خلال الزيادة المطردة في حجم النفقات العامة (التمويل بالعجز) في إطار البرامج الاقتصادية الضخمة التي أطلقتها الحكومة منذ مطلع الألفية الثالثة.

1.1 إشكالية الدراسة: وحاولنا من خلال ما سبق طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

والتي تندرج تحتها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما دور الإنفاق العام في التأثير على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر؟

- ما مدى تأثير نفقات التجهيز على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ما مدى تأثير نفقات التسيير على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

2.1 فرضية البحث: للإجابة على إشكالية الدراسة اقترحنا الفرضيات التالية:

- يعود التغيير في مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر بشكل كبير نتيجة التغير في الإنفاق العام.
- توجد علاقة طردية طويلة الأجل بين نفقات التسيير ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- توجد علاقة طردية طويلة الأجل بين نفقات التجهيز ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3.1 أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى:

- تحديد أهم المفاهيم الخاصة بالإنفاق العام ومؤشر أسعار الاستهلاك.
- قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر في الفترة بين 1990-2022
- استخدام طرق القياس لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

4.1 منهجية البحث:تم استخدام كل من الأسلوب الوصفي الذي تضمن عرض نظري للإنفاق العام ومؤشر أسعار الاستهلاك وتتبع مسار تطورهما في الجزائر كما استخدمنا أدوات القياس من خلال استخدام نموذج ARDL لقياس أثر الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

2.الإطار النظري للإنفاق العام ومؤشر أسعار الاستهلاك

1.2 الإطار النظري للإنفاق العام:

تعرف النفقة العامة على أنها " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة". ويقصد بالمنفعة العامة تحقيق مجموعة من الأهداف منها: النمو الاقتصادي، التأثير على مستوى الأسعار وتوزيع الدخل. (لسبع، 2019، الصفحات 230-231)

"يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة

لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة الإنفاق العام. وتمثل النفقات الاستثمارية جانبا هاما من ميزانية الدولة، خاصة في البلدان النامية و التي توجه جزءا هاما من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق و السدود و شبكات المياه و الصرف الصحي و غيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها."(الجلال، 2006)يعتبر الإنفاق العاممن الأدوات المباشرة للسياسة المالية، إذ أن الحكومة يمكنها التدخل بشكل مباشر، و يمكنها اللجوء إلى العمل لتغيير الإنفاق الحكومي أو إعادة هيكلته..(الخيكاني و حيدر يونس، 2015، صفحة 50)

يقسم المشرع الجزائري الإنفاق العام للدولة على أساس القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7جويلية1984، المتعلق بالقوانين المالية المعدلة والمكملة الخاصة بنفقات الإدارة والمعدات (الاستثمار).

نفقات التسيير: هي المصاريف اللازمة لتشغيل أجهزة الدولة الإدارية، بما في ذلك رواتب الموظفين ونفقات الصيانة للمعدات والأدوات. والتي لا تؤدي هذه النفقات إلى إنتاج قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني.

نفقات التجهيز: هي المصاريف ذات طابع استثماري الناتج جراء الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.(Kheira & IMEKHELAF, Vol 15 N°02 2021) "ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار و التي تعبر مباشرة عن استثمارات منتجة، و يضاف إلى هذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية."(كمال، 2017)

2.2الإطار النظري لمؤشر أسعار الاستهلاك

مؤشر أسعار المستهلك (CPI) هو الأداة التي توفر المعلومات المطلوبة عن متوسط التغيير المرجح في الأسعار المعروضة (و بالتالي جميع الضرائب المدرجة) بين فترتين في منطقة معينة.السلع و الخدمات التي يتم أخذها في الاعتبار هي تلك الموجودة في السوق، بغض النظر عن بلد المنشأ.(Ahmed, 2011, p. 354)

نسبة التضخم تمثل نسبة تغير أسعار المستهلك بين فترتين فعلى سبيل المثال: إذا كان مؤشر أسعار الاستهلاك للسنة الأولى 145 والسنة الثانية أصبح 150 فان معدل التضخم هو: 3.45 = 145/ 100*(145-150) (مصطفى، 2022، صفحة 78)

مؤشر أسعار المستهلك هو قبل كل شيء مؤشر لتكلفة المعيشة. إذا كان مستوى معين من التضخم أمرا طبيعيا، بل ومرغوبا فيه، فان التسارع المعمم وغير المتحكم فيه في ارتفاع أسعار المستهلك، وبالتالي في تكلفة المعيشة، يؤدي إلى الاختلال أو عدم الاستقرار النقدي مع ارتفاع التضخم، يرى المستهلك أن قدرته الشرائية مهددة ويرى المستثمر أن قيمة استثماراته تنخفض بانخفاض القيمة النقدية.

يجيب مؤشر تكلفة المعيشة على السؤال التالي: بأي تكلفة بسعر السوق الحالي، يمكن للمرء أن يحقق نفس مستوى المعيشة كما كان خلال الفترة المرجعية؟(Stefan, 2009, p. 237)

3.تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر وعلاقته بالإصلاحات الاقتصادية في الإنفاق الحكومي ما بين الفترة 1990-2021

1.3فترة التسعينات:

بدءا من سنة 1994، ألغت الحكومة الدعم الخاص بشراء التجهيزات الفلاحية والأسمدة، وخفضت بشكل كبير الإعانات المتعلقة بأسعار التجزئة الخاصة بالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى ماعدا السكر والدقيق وزيت المائدة والأدوات المدرسية.

وفي سنة 1998، ألغيت كل أشكال الدعم المقدمة سابقا من طرف الدولة، واستبدلت بأشكال الدعم المباشر للفئات الاجتماعية الفقيرة والمحرومة.

إضافة إلى هذا، تم اعتماد نظام وطني لتشغيل وإدماج الشباب العاطل عن العمل في إطار صندوق خاص يسير من طرف الجماعات المحلية. يهدف هذا النظام إلى توفير مناصب شغل مؤقتة للشباب العاطلين عن العمل.

وجهت هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بالخصوص إلى محاربة التضخم الذي وصل إلى معدلات قياسية في سنة 1992 و1993 (45%) . بدءا من سنة 1994، أثمرت هذه الإجراءات في دفع معدل التضخم إلى الانخفاض تدريجيا، وأصبح مع نهاية سنة 1998 بحدود 10%.

نشير في هذا المقام، إلى أن الانخفاض الكبير في معدل التضخم لم يكن ناتجا من زيادة عرض السلع و الخدمات(زيادة الإنتاج أو زيادة الواردات)، بل نتيجة لانكماش الطلب العام.(الوحدة، 2023)

2.3فترة ما بين 2000-2017:

"اعتبارا من سنة 2000 والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، أصبحت السياسة الانفاقية تساهم بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، كانخفاض معدلات البطالة، رفع من معدلات النمو الاقتصادي، انخفاض حجم المديونية الخارجية و غيرها، وقد اتضح ذلك من خلال الزيادة المطردة في حجم النفقات العامة (التمويل بالعجز) في إطار البرامج الاقتصادية الضخمة التي أطلقتها الحكومة منذ مطلع الألفية الثالثة، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي و برنامج توطيد النمو الاقتصادي."(يوسف و بوشنب، 2019)" وكنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وصل حجم الإنفاق العام سنة 2017 إلى 6779 مليار دج، مقابل 2277.2 مليار دج سنة 2000.

فبالنظر لعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة نمو النفقات العامة، فإن الموازنة العامة سجلت عجزا في معظم سنوات الفترة المدروسة، وهوما يؤكد على أن الحكومة الجزائرية لا تزال تعتمد في تمويل تنميتها الاقتصادية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز)، الأمر الذي يجعل التضخم في الاقتصاد ظاهرة ليست نقدية فقط وإنما ظاهرة هيكلية ومؤسساتية.

كما تمت تلبية جزء كبير من الزيادة في حجم الطلب الكلي نتيجة التوسع في حجم الإنفاق العام عن طريق القطاع الخارجي، وهو ما يتضح من خلال ارتفاع فاتورة الواردات في فترة تميزت بارتفاع أسعار المنتجات المستوردة لاسيما منذ ظهور بوادر الأزمة العالمية سنة 2017، والتي ترتب عنها ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار، مما تسبب في ارتفاع أسعار المنتجات المحلية نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة. لهذا فان سياسة التوسع في حجم الإنفاق العام أدى إلى إغراق الاقتصاد الوطني في بؤرة التضخم المستورد.

وهذا ما يسمح لنا بالقول أن السياسات الانفاقية التوسعية المطبقة خلال الفترة 2000-2017 كانت تستهدف فالرفع من مستوى التشغيل والحد من البطالة على حساب التضخم."(يوسف و بوشنب، 2019)

3.3 فترة من 2017 إلى ما بعد 2020:

عرفت السنوات الأولى في هذه الفترة انخفاضا بسيطا في النفقات العامة وذلك من خلال سعي الحكومة لترشيد نفقات التجهيز بسبب انخفاض الجباية البترولية بحوالي 47% في

متوسط سعر البترول سنة 2015 و 15.2% سنة 2016 وكذلك ضعف الضريبة العادية مما استدعى ضرورة ترشيد النفقات. (عبدالله، 2023، صفحة 26)

مع بقاء هيمنة قطاع النفط والغاز على الاقتصاد الجزائري، والذي يمثل 19% من الناتج المحلي الإجمالي، و93% من صادرات المنتجات، و38% من إيرادات الميزانية بين عامي 2016 و2021. أدى الارتفاع اللاحق في أسعار النفط والغاز الناتج عن الانتعاش العالمي والحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع كبير في عائدات الصادرات والموازنة الجزائرية.

بعد الانكماش بنسبة 5.1% في عام 2020، انتعش الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بنسبة 3.5% في عام 2021، مدعوما بانتعاش قوي في إنتاج النفط والغاز. تحسن عجز الميزانية الإجمالي في عام 2021، من 12 إلى 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعا بارتفاع عائدات النفط و الغاز، و استعادة الإيرادات الضريبية، و زيادة أرباح بنك الجزائر و زيادة معتدلة في الإنفاق.(Bank, 2023)

في إطار التخفيف من آثار الأزمة الصحية لفيروس كوفيد 19، خصصت الدولة مخصصات في الميزانية للسنة المالية 2021 بلغت قرابة 530 مليار دينار، لدعم فقدان دخل الأسر و تراجع نشاط الأعمال و المهن الحرة.(finances., 2023)

أما بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلك فقد ارتفعت أسعار المستهلك، بعد أن ظل معدل التضخم تحت السيطرة نسبيا بين عامي 2000 و2020، حيث ارتفع معدل التضخم في البلاد إلى ما يقرب من 9% في عام 2022، كما هو الحال في معظم البلدان حول العالم، بسبب وباء كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية. نم مؤشر أسعار المستهلك الجزائري (CPI) من 220 نقطة في جانفي 2020 إلى ما يقرب من 250 نقطة في جانفي 2022، مما يدل على انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين في البلاد تدريجيا.(economy-in-algeria/, 2023)

4. النموذج القياسي لأثر نفقات التسيير والتجهيز على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

سنحاول بناء نموذج لقياس أثر نفقات التسيير والتجهيز على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

1.4 تحديد متغيرات الدراسة:

لتعيين نموذج الدراسة نحدد أولا متغيرات النموذج. بالاعتماد على النظريات الاقتصادية والمعلومات المتاحة من الدراسات السابقة عن الموضوع. يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك المتغير التابع ويرمز له ب (**pci**) والمتغيران المستقلان هما نفقات التسيير ونرمز لها ب (**fonct**) ونفقات التجهيز ونرمز لها ب (**equip**).

تم أخذ متغيرات الدراسة باللوغاريتم الطبيعي من أجل تصحيح عدم التجانس الموجود بين المتغيرات.

2.4 مصدر البيانات وتطورها:

تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة في الجزائر من موقع الديوان الوطني للإحصائيات وموقع البنك الدولي، وتم معالجتها ببرنامجEviews حيث يوضح الشكل رقم (1) تطور سلسلة متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2022.

الشكل 01: الاتجاه العام لنفقات التسيير، التجهيز ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر (1990-2022)

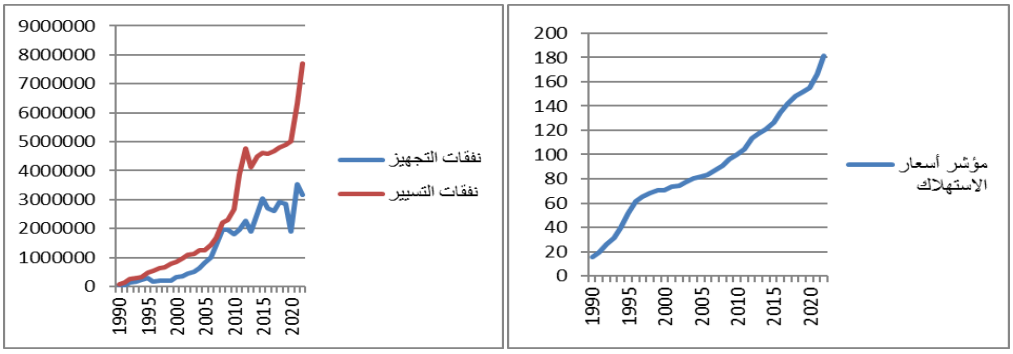

المصدر: *من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي*

3.4 بناء النموذج: بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج، سيتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL.

1.3.4 اختبار استقرارية متغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة):لمعرفة ما إذا كانت نتائج السلاسل logpci،logfonctوlogequipمستقرة أم لا نستخدم اختبار جذر الوحدة (unitroot) باستخدام اختبارات ديكي فولر الموسع AugmentedDickey Fuller

- **تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج:**من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة تم استخدام معيار المعلومات Akaike، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار.

الجدول 02: نتائج فترات الإبطاء المثلى باستخدام معيار Schawrz

	P=0	P=1	P=2	P=3	P=4
Logequip	2.973986	0.194921*	0.256439	0.370750	0.444785
Logfonct	2.609184	-1.387616*	-1.279405	-1.206411	-1.131775
Logpci	0.942498	-2.921119	-3.617518*	-3.520070	-3.404283

المصدر: *من إعداد الباحثتين باستخدام برنامج Eviews12*

من خلال الجدول أعلاه رقم (2)نلاحظ أن القيمة الأقل لمعيارSchawrzللمتغيراتlogfonctوlogequip تمثل فترة الإبطاء1أي1=P، وفترة الإبطاء 2 للمتغير logpci.

-**اختبار جذر الوحدة:**باستخدام اختبارات ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller كانت النتائج كما يلي:

الجدول 03: نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل محل الدراسة

المتغيرات		Logequip	logfonct	logpci	logtci
عند المستوى	الثابت	0.2064	0.0129	0.5135	0.0959
	الاتجاه والثابت	0.4345	0.0073	0.0043	0.2916
	دون الاتجاه والثابت	0.9958	0.9957	0.8946	0.1480
عندالفرق الأول	الثابت	0.0000	0.0010	0.0442	0.0000
	الاتجاه والثابت	0.0001	0.0053	0.7489	0.0000
	دون الاتجاه والثابت	0.0000	0.0014	0.0428	0.0000
عند الفرق الثاني	الثابت	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000
	الاتجاه والثابت	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000
	دون الاتجاه والثابت	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: *من إعدادالباحثتين باستخدام برنامج Eviews12*

من خلال الجدول أعلاه نجد أن المتغيراتlogfonct،logequipمستقرة عند الفرق الأول يتم رفض فرضية العدم التي تشير إلى وجود جذر الوحدة وعدم استقرارية السلسلة عند المستوى وذلك لأن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%. بينما نجد المتغير الذي يعبر عن مؤشر أسعار الاستهلاكlogpciغير مستقر عند الفرق الأول ولذلك تم استبداله بمعدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك ونرمز له ب (tci) ومن خلال الجدول رقم (3) نجدlogtciمستقر عند الفرق الأول.

2.3.4 اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:لتحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى للمتغيرات المستخدمة في الدراسة وفقا لنموذج ARDL تم استخدام معيار Akaike في تحديد رتبة النموذج وهو المعيار الأكثر شيوعا، الذي يعتمد على أقل قيمة إحصائية في تحديد النموذج الملائم في الدراسة. فان فترة الإبطاء المثلى هي (2,2,1) كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 02: اختبار فترات الإبطاء المثلى

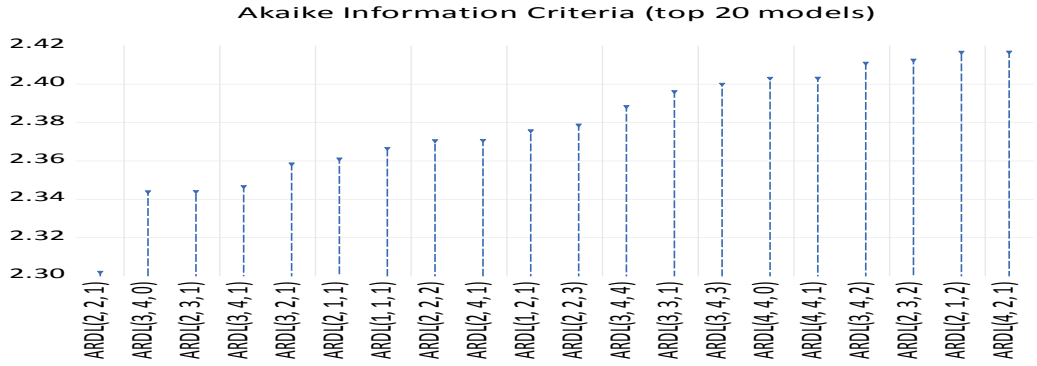

المصدر:مخرجات برنامج*Eviews12*

3.3.4 اختبار التكامل المشترك:نستخدم منهجية الحدود للتكامل المشترك والخاص بنموذج ARDL، وفيما يلي نتائج التقدير الخاصة باختبار منهج الحدود والذي يوضح وجود العلاقة طويلة المدى منعدمها:

- **اختبار منهج الحدود Bound Test:** للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينمتغيرات النموذج يتم استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL من خلال:

- **الفرضية الصفرية:** عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة:

$$H_0: a_0=a_1=a_2=a_3=0$$

- **الفرضية البديلة:** وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة:

$H_1: a_0 \neq a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq 0$

لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة نقارن قيمة إحصائيةلفيشرF-Statistic المحسوبة مع القيم الجدولية.

الجدول 04: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدودThe Bound Test

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.588158	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: *من إعداد الباحثتين باستخدام برنامج Eviews12*

تظهر نتائج الجدول رقم(4)لاختبار الحدود أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر (F=4.588158) وهي أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستويات معنوية (1%، 5%، 10%). وفقا لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونفقات التسيير ونفقات التجهيز كمتغيرات مستقلة.

-**تحديد معاملات الأجل الطويل:**تبين نتائج الجدول رقم (5) أن معامل التحديد يساوي65.74% أي أن نفقات التجهيز والتسيير يؤثران على معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 65.74%والباقي34.2% يدخل ضمن هامش الخطأ أو لتأثير متغيرات أخرى ليست ضمن النموذج، وهذا يؤكد على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية.

الجدول 05: تقدير انحدار التكامل المشترك باستخدام لنموذج ARDL

R-Squared	0.657438	Meandependent Var	1.592940
Adjusted R- Squared	0.553180	AkaikeintoCriterion	2.205415
SumSquaredresid	9.829581	Schwarz criterion	2.575476
F-Statistic	6.305885	S.E of regression	0.653738
Prob(F-Statistic)	0.000333	Durbin-Watson Stat	2.148126

المصدر: *من إعداد الباحثتين باستخدام برنامج Eviews12*

4.3.4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ: نقوم بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل كمايلي:

- **تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير:**من خلال الجدول رقم (6)نلاحظ:

- معلمة تصحيح الخطأ مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.0000 وبإشارة سالبة والتي تؤكد لنا نتائج Bound Test بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
- أن تصحيح الخطأ سلبي ومعنوي مما يعني أن 34.71% من الأخطاء القصيرة الأجل بإمكانها العودة إلى وضع التوازن. أي عندما تنحرف أسعار الاستهلاك خلال الأجل القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فانه يتم تصحيح ما يعادل 32.93% من هذا الانحراف في الفترة (t).وهي نسبة مقبولة إلى حد ما.
- قيمة معامل التحديد 55.54%أي أن معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك يفسر بنسبة 55.54% من قبل نفقات التجهيز والتسيير.

الجدول 06: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable : D(LOGTCI)

Selected Model : ARDL(2.2.1)

Sample: 1990 2022

Included Observation: 31

Variable	Coefficient	Std Error	t-Statistic	Prob
D(LOGTCI(-1))	-0.319169	0.131225	-2.432220	0.0232
D(LOGEQUIP)	-0.023139	0.475580	-0.048654	0.9616
D(LOGEQUIP(-1))	1.141965	0.395608	2.886607	0.0083
D(LOGFONCT)	2.671236	0.933887	2.860343	0.0088
CointEq(-1)	**-0.347133**	**0.076212**	**-4.554828**	**0.0001**
R-Squared = 0.555499				

المصدر: *من إعداد الباحثتين باستخدام برنامج Eviews12*

-تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل:

الجدول 07: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std Error**	**t-Statistic**	**Prob**
LOGEQUIP	**1.266001**	**1.369445**	**0.92443**	**0.3648**
LOGFONCT	**-0.846735**	**1.582181**	**-0.535169**	**0.5977**
C	**-5.041374**	**10.48786**	**-0.480687**	**0.6353**
EC = **LOGTCI - (1.266001*LOGEQUIP - 0.846735*LOGFONCT - 5.041374)**				

المصدر: *من إعداد الباحثتين باستخدام برنامج Eviews12*

من النتائج أعلاه يمكن كتابة النموذج التقديري بالشكل:

LOGTCI=1.266001*LOGEQUIP - 0.846735*LOGFONCT- 5.041374

اعتمادا على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن لوغاريتم نفقات التجهيز قد أثرت بشكل موجب على معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك ولكن هذا التأثير غير معنوي في الأجل الطويل (0.3648)، حيث أن ارتفاع نفقات التجهيز بحوالي 1%يؤدي إلى ارتفاع في معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك ب 1.266%. ولوغاريتم نفقات التسيير قد أثر بشكل سلبي على معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك غير أن هذا التأثير غير معنوي في الأجل الطويل(0.5977)، حيث أن ارتفاع في نفقات التسيير ب 1% يؤدي إلى انخفاض في معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك ب 0.8467%.

أي أن كل من نفقات التسيير والتجهيز لا يؤثران على معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك في الأجل الطويل لعدم معنوية التأثير.

5.3.4نتائج الاختبارات التشخيصية:لتقييم جودة النموذج ما إذا كان النموذج القياسي المستخدم يعاني من مشاكل القياس الاقتصادي والاستقرارية الكلية للنموذج وذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**نعتمد على إحصائيةJarque-Beraللتحقق من شرط التوزيع الطبيعي . فكانت نتيجة الاختبار غير معنوية وقيمة معنويته 0.084789وهي أكبر من0.05 وهوما يؤكد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي كما هو موضح في الشكل رقم (3) :

الشكل 03: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

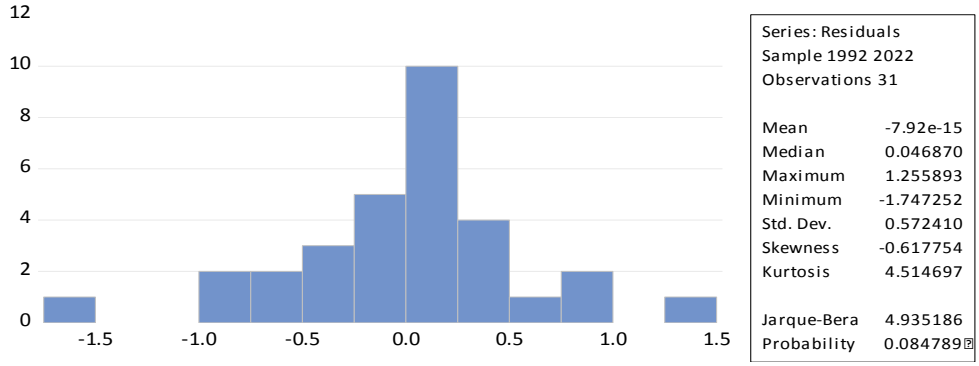

المصدر:*مخرجات برنامج Eviews12*

- **اختبار مشكل اختلاف التباين:**من بين الاختبارات المتبعة اختبار ARCH التي تشير إلى عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي، وهي متمثلة في النتائج الموالية:

الجدول 08: نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدود الخطأARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic0.021077Prob. F(1,28)		0.8856	
Obs*R-squared	0.022566	Prob. Chi-Square(1)	0.8806

المصدر: *من إعداد الباحثتين باستخدام برنامج Eviews12*

من خلال الجدول رقم**(8)** نلاحظ قيمة Prop Chi-Squareبلغت0.8806 وهي أكبر من 5% وهذا يشير إلى عدم معنويته، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس تباين الأخطاء.

- **اختبار مشكل عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي: Breusch-Godfrey Serial LM test**

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء ذات صلة ذاتية.

الجدول 09: نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.815136 Prob. F(2,21)		0.4561
Obs*R-squared	2.233221Prob. Chi-Square(2)		0.3274

المصدر: *من إعداد الباحثتين باستخدام برنامج Eviews12*

بما أن قيمة الاحتمالية F-statistic والتي تقدر ب 0.4561غير معنوية أي أنها أكبر من 5 % نقبل فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

6.3.4اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDLالمقدر:وذلك من خلال المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ وهما عبارة عن خط وسطي يقع داخل الحدود المنطقية الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذجARDL عند مستوى معنية 5 %، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

الشكل 04: اختباريCUSUMو CUSUM of Squares

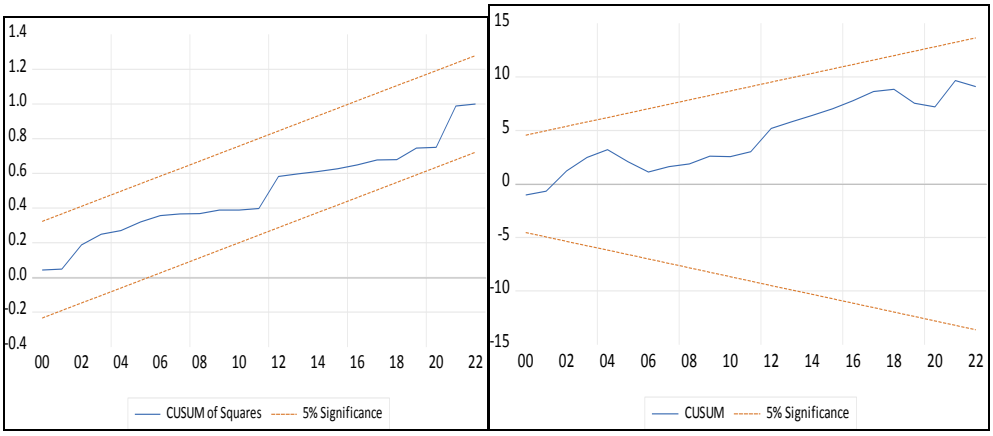

المصدر:*مخرجات برنامجEviews12*

5. خاتمة:

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية معينة كمعالجة التضخم والبطالة. والإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليه الحكومة للتأثير على الإنتاج وحجم العمالة وبالتالي التأثير على حجم الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على حجم العرض الكلي.

لذلك استهدفت الدراسة قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك، واعتمدنا في الدراسة الاقتصادية على بيانات نفقات التجهيز ونفقات التسيير وأثرهما على معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022. من أجل ذلك تم الاعتماد على نموذج قياسي ARDL لمعرفة هذا الأثر، وخلصت الدراسة على وجود علاقة عكسية بين نفقات التسيير ومعدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك وهذا أمر غير مقبول اقتصاديا لكون هذه النفقات حسب تعريفها لا تؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني أي تؤثر على الطلب الكلي

بالارتفاع دون التأثير في الطاقة الإنتاجية التي تواجه هذا الطلب مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع في مستوى الأسعار. ووجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز ومعدل مؤشر أسعار الاستهلاك وهذا ما لا يعكس حقيقة نفقات التجهيز والتي تعبر مباشرة عن استثمارات منتجة باستطاعتها مواجهة الطلب الكلي مما يؤدي إلى عدم ارتفاع في مستوى الأسعار. كما أثبتت الدراسة أن أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم يفوق أثر نفقات التجهيز في الجزائر.

6. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- عدم وجود علاقة طويلة المدى بين معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونفقات التسيير ونفقات التجهيز كمتغيرين مستقلين. أي أن رغم الجهود التي تقوم بها الدولة الجزائرية في استخدام أداة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية للتأثير على مستوى العام للأسعار وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، يكون بعده قصير مدى.
- نفقات التجهيز والتسيير يؤثران على معدل التضخم بنسبة 65.74%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجتمعة لها القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث على المتغير التابع.
- وجود علاقة طردية ما بين نفقات التجهيز ومعدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك، وهو غير مقبول اقتصاديا باعتباره نفقة منتجة. لأن نفقات التجهيز تؤثر على القدرة الإنتاجية للبلد وبالتالي القدرة على مواجهة الطلب الكلي وبالتالي المحافظة على استقرار الأسعار. هذه النتيجة التي توصلنا لها تؤكد وجود خلل في الجهاز الإنتاجي الجزائري الذي يخلق هذه العلاقة الطردية بين نفقات التجهيز ومعدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك.
- وجود علاقة عكسية ما بين نفقات التسيير ومعدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك، وهو أمر غير معروف في اقتصاديات الدول النامية باعتباره نفقة غير منتجة. لكون هذا النوع من النفقات يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أي وجود علاقة طردية بين نفقات التسيير ومستويات الأسعار لأنه لا يشارك في العملية الإنتاجية.
- أثر نفقات التجهيز يفوق أثر نفقات التسيير على معدل التضخم.

7. توصيات البحث:

بناءا على دراستنا يمكن تقديم مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ضرورة توجيه الإنفاق العام الجزائري نحو القطاعات الاستثمارية الإنتاجية، التي تستطيع تلبية الطلب الكلي، دون الحاجة إلى الاستيراد، وبذلك نتفادى الوقوع في خطر التضخم المستورد من جهة و المحافظة على استقرار مستويات الأسعار من جهة أخرى.
- تقليل النفقات الغير الضرورية خاصة نفقات التسيير الغير المنتجة لتأثيرها السلبي على مستويات الأسعار.

8. قائمة المراجع:

- حيدر يونس الموسوي، نزار كاظم الخيكاني، 2015، السياسات الاقتصادية، دار البازوري، عمان.
- أحمد محمد صالح الجلال، 2006، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- فيطس مصطفى، السياسة المالية و الضريبية للحد من أثر التضخم في الجزائر، 2022، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، ص 75-90.
- مريم لسبع،2019، دور الجباية البترولية في تمويل الانفاق العام في الجزائر(2000-20016)، مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد، المجلد 03، العدد 01، ص 228-244.
- بن دقفل كمال، 2017، اتجاهات السياسة الانفاقية و أثرها على الموازنة العامة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 3، ص131-141.
- موسى بوشنب، يوسف بودلة، 2019، فعالية السياسة الانفاقية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، revue des sciences commerciales، vol18، n°2، ص 145-159.
- رابحي بوعبد الله، 2023، دراسة تقييمية لبرامج الانفاق العام بالجزائر (الفترة 1990-2018 نموذجا)، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ص 13-30.

- مركز دراسات الوحدة العربية،الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، https://caus.org.lb/ar، تم الاطلاع عليه 2023/05/03.
- Silem, Ahmed, 2011, *L'économie politique. Bases méthodologiques et problèmes fondamentaux,* Armand Colin.
- Julien Browaeys, Keller Stefan, 2009, *Guide des indicateurs de marché,* Dunod.
- IMEKHELAF Rachida, BECHAREF Kheira, 2021, L'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de développement du troisième millénaire en Algérie, Revue Algérienne d'Economie et gestion, Vol. 15, N° : 02, p 884-897.
- worldbank, la banque mondial en Algérie,https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview, consulté le 03/05/2023.
- Ministère des finances, la situation économique et sociale de l'Algérie au cours des cinq premier mois de 2021, https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/activites-2/738, consulté le 03/05/2023.
- Statista, Key economic indicators of Algeria - statistics & facts, tps://www.statista.com/topics/7404/economy-in-algeria/#topicOverview, consulté le 03/05/2023.